الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XXIII)/L.6/Add.3
9 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثالث
جنيف، ٣-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٣ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

الأونكتاد وإصلاح الأمم المتحدة والتنمية

المتكلمون:

وزيرة التعاون الدولي في مصر
إثيوبيا
الأرجنتين باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
أنغولا باسم المجموعة الأفريقية
باكستان

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال تعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه **يوم الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦** إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437.

(A) GE.06-52020 101006 101006

الأونكتاد وعملية إصلاح الأمم المتحدة والتنمية

(الموضوع الفرعي ٣)

المناقشون الرئيسيون

١- أكدت **صاحبة السعادة السيدة فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي في مصر**، على الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الاستجابة للتحديات العالمية. ورغم ما ألم بالعالم من تغيير منذ تأسيس الأمم المتحدة تحتفظ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بأهميتها. وإذا كانت الأمم المتحدة محقة في سعيها للتكيف مع عالم اليوم فإن هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقوض دورها الحيوي في التنمية. ويجب أن تبقى الأمم المتحدة منظمة تعود بالفائدة على دولها الأعضاء النامية. بل إن إصلاح الأمم لمتحدة ينبغي أن يشجع على زيادة التركيز على قضايا التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وينبغي تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة بشأن التنمية دون التضحية بما تمتاز به كل وكالة من تخصص وخبرة متراكمة. ومن الأساسي أن تكون عملية الإصلاح شاملة للجميع. إذ لا ينبغي الاقتصار على إشراك البلدان النامية بل ينبغي أيضاً إشراك القطاع الخاص – المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي – ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تؤدي الأمم المتحدة وظيفة هامة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وينبغي أن يركز الإصلاح أيضاً على تحكّم البلدان فعلاً في سياساتها الإنمائية.

٢- وشددت على أن عملية الإصلاح ينبغي أن تجعل الأمم المتحدة منظمة أقوى وأقدر على أداء دورها بموجب الميثاق. ويتطلب ذلك زيادة تمويل الأمم المتحدة، وتبسيط تنظيمها وهيكلها وإدارتها، وتحسين قدرتها على الاستجابة للأزمات الإنسانية.

٣- وفي هذا الإطار، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوره للوفاء بالاحتياجات الراهنة والمقبلة للبلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي أن يثبت دوره بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرائدة في القضايا الناشئة مثل مبادرة "المعونة من أجل التجارة" والقدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال والاستثمار من أجل التنمية؛ وينبغي أن يعزز موقعه الاستراتيجي بوصفه هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي يمكن أن تقدم رؤية شاملة للاقتصاد العالمي من منظور إنمائي، مع التركيز على توسيع حيز السياسة العامة الذي تحتاج إليه البلدان النامية لمواجهة تحديات الساعة. وينبغي للأونكتاد أن ينقح الشراكات التي أُطلقت في ساو باولو، وبخاصة في قطاع السلع الأساسية، وأن يعزز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه العمليات.

٤- ولاحظت أن توصيات فريق الشخصيات البارزة تتضمن بعض الاقتراحات المهمة، وبخاصة فيما يتعلق بالتغيرات في مؤتمرات الأونكتاد ولجانه، وكذلك في مداولات مجلس التجارة والتنمية. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تعزيز ركن بناء توافق الآراء على نحو يمنح الأونكتاد مزيداً من السلطة في صياغة الخطاب الإنمائي. ولا بد أيضاً من التفكير ملياً في كيفية زيادة أهمية مساهمة الأونكتاد في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما الجمعية العامة. ومن المفيد تشبيه عمل الأونكتاد بـ "سُلَّم من الاتفاقات الحكومية الدولية" تشغل الالتزامات التعاقدية درجته العليا وتشغل موجزات الرئيس التوفيقية درجته السفلى، بحيث تتناسب أهمية مداولات الأونكتاد تناسباً طردياً مع

موقعها على السُلَّم. وينبغي للأونكتاد، بفضل العضوية العالمية فيه وولايته الشاملة لعدة قطاعات، أن يسعى إلى تجاوز بناء توافق الآراء غير الملزم. ولا بد من توافر الإرادة والالتزام لترجمة "الكلام المنمق" إلى "عمل في الميدان".

٥- ولتحقيق هذه الغاية، يحتاج الأونكتاد إلى تحلي دوله الأعضاء بإرادة سياسية حقيقية. وإذا كانت المشاركة السياسية لمجموعة الـ ٧٧ تتزايد فإن على الشركاء الإنمائيين العمل مع البلدان النامية بما يخدم مصلحة الجميع. والاختبار الحاسم للأونكتاد هو مدى تحقيق تحسينات فعلية في الميدان، وما تركيز الأمين العام للأونكتاد مؤخراً على بناء القدرات إلا خطوة في الاتجاه الصحيح.

٦- وشدد **صاحب السعادة السيد فيسيها ييمر، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة في جنيف**، على الطابع اللامتناهي لعملية الإصلاح. غير أنه لا ينبغي النظر إلى عملية الإصلاح باعتبارها غاية في ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق هدف محدد. وفي هذا السياق، أكد على ما تؤديه المؤسسات من دور هام في عمليات التنمية. وينبغي أن يفضي إصلاح الأمم المتحدة - ولا سيما الأونكتاد - إلى تجديد أهمية وكالات الأمم المتحدة وكفاءتها لكي يصبح عملها أكثر فعالية. ولا ينبغي اتخاذ عملية إصلاح الأمم المتحدة ذريعةً لتخفيض الموارد وتقليص الولايات. ولما كان الأونكتاد يجدد ولايته إبان مؤتمراته التي تُعقد كل أربع سنوات فإنه يخضع للتغيير بصفة منتظمة. إلا أن آلية الأونكتاد الحكومية الدولية تحتاج لبعض التعديلات. وينبغي أن تنتقل وظيفة بناء توافق الآراء من اتخاذ قرارات عديمة الأثر ولا تنفذ إطلاقاً إلى اعتماد استنتاجات ملموسة يمكن أن يكون لها تأثير في الميدان.

٧- وشدد على أهمية تهيئة أوضاع متكافئة تتيح بناء شراكات فعالة من أجل التنمية، وفي هذا الصدد يتسم دور الأونكتاد في بناء القدرات المؤسسية والتقنية بالأهمية. وشدد أيضاً على قيمة عمل الأونكتاد التحليلي. ذلك أن الأونكتاد يشغل موقعاً فريداً لتقديم فهم واضح ومتكامل للعملية الإنمائية المعقدة. ولا بد في هذا السياق من بحث توصيات فريق الشخصيات البارزة فيما يتعلق ببناء أوجه تآزر أفضل بين التحليل والإجراءات في البلدان النامية. ويمكن الاستفادة أيضاً من تلك التوصيات في إدماج نهج الأونكتاد الشامل مع العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسماح في الوقت ذاته بتلافي ازدواج العمل والتداخل المؤسسي.

٨- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ينبغي للأونكتاد أن يعزز برامجه الخاصة ببناء القدرات بتزويدها بموارد كافية وحسنة التوقيت وبالعمل الوثيق مع المستفيدين، بحيث يبني برامجه على تقييم دقيق للاحتياجات والأولويات المحلية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يؤدي دوراً هاماً في صياغة مبادرة "المعونة من أجل التجارة" وفي طرائق تشغيلها وآثارها في السياسة العامة.

الكلمات

٩- قال ممثل **الأرجنتين**، متكلماً باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، إن للأونكتاد دوراً استراتيجياً أساسياً يؤديه في تعزيز الحوار وتبادل الأفكار في مسائل التجارة والتنمية، باعتباره منتدى لبناء توافق الآراء. كما يستطيع الأونكتاد أن يساهم في عمليات التفاوض من خلال تنظيم الاجتماعات والأنشطة التي تثير نقاشاً استشرافياً. ويثبت الحوار الرفيع المستوى بجلاء أن الأونكتاد سيظل منتدى للنقاش يتسم بالنزاهة الفكرية والاستقلال. ويدل هذا الحوار أيضاً على أن المنظمة قادرة على أن تكون لها نظرة واسعة ومتطورة لمسائل التجارة

والتنمية. وأكد أن مجموعته تسعى للحفاظ على دور الأونكتاد بوصفه منتدى فريداً لمعالجة المشاكل التي تعانيها البلدان النامية معالجة شاملة، وإلى المساهمة في أعمال الأونكتاد الثاني عشر.

١٠- وأكد ممثل **أنغولا**، متكلماً باسم **المجموعة الأفريقية**، على ضرورة تنشيط حوار السياسة العامة في الأونكتاد بشأن العولمة والتجارة في السلع الأساسية والتنمية. وفيما يتعلق بالتجارة في السلع الأساسية، أبرزت الاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية من جديد العلاقة الحرجة القائمة بين التجارة في السلع الأساسية وآفاق التنمية، والحد من الفقر، والسلم والأمن الدوليين. ولا سبيل إلى معالجة التجارة في السلع الأساسية معالجة تعود بالمنفعة على البلدان المستهلكة والمنتجة على حد سواء إلا بالحوار والتعاون الدوليين.

١١- وقال إن التجارة في السلع الأساسية، زراعية كانت أم معدنية، تتسم بأهمية حيوية للبلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء. فالاقتصادات الصناعية والسريعة التصنيع تحتاج إلى إمدادات مستدامة من المعادن والفلزات، من خلال التجارة، بطريقة مضمونة ويمكن التنبؤ بها. وهي تحتاج أيضاً إلى المواد الخام الزراعية والمواد الغذائية للحفاظ على نموها الصناعي وتغذيته وللوفاء بالمتطلبات الاستهلاكية لسكانها على نحو يتناسب مع مستويات المعيشة العالية والمتصاعدة. ولكن على الرغم من توقف الاتجاه الهبوطي لأسعار بعض السلع الأساسية في الوقت الراهن، ما برح نصيب أفريقيا في التجارة الدولية يتناقص بالاقتران مع استمرار هبوط أسعار السلع الأساسية الزراعية الأفريقية بالأرقام الحقيقية. ولذلك من الحيوي بالنسبة لأفريقيا معالجة المسائل المتصلة بالسلع الأساسية معالجة عاجلة ووافية على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، ينبغي لكل من أفريقيا والمجتمع الدولي التصدي للمسائل الأساسية المحددة في إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية، اللذين اعتمدهما وزراء تجارة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٢- ولا تقل مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالسلع الأساسية أهمية اليوم عما كانت عليه قبل ٣٠ عاماً. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى إعادة تركيز العمل في الأونكتاد على السلع الأساسية في الفترة المقبلة حتى انعقاد الأونكتاد الثاني عشر. ويمكن للأونكتاد، في إطار موضوع "العولمة والتجارة في السلع الأساسية والتنمية"، أن يقدم مساهمة رئيسية بشأن قضايا السلع الأساسية من خلال أركان عمله الرئيسية الثلاثة.

١٣- وقال ممثل **باكستان** إن عناصر إحياء دور الأونكتاد ينبغي أن تشمل ما يلي: الحفاظ على الاستقلال الفكري لما يقوم به الأونكتاد من بحث وعمل تحليلي؛ وتحسين التوجه الإنمائي للأونكتاد؛ وتعزيز ركن بناء توافق الآراء من خلال التوصل إلى نتائج ملموسة عن طريق التفاوض؛ وتحسين أثر ركنَيْ البحث والتحليل وبناء توافق الآراء من خلال توفير حلول عملية وخيارات للسياسة العامة ووضع مدونات لقواعد السلوك وقوانين إرشادية؛ وتقديم مساهمة جوهرية في متابعة عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛ وتعزيز التماسك النظمي من خلال تحسين التفاعل مع المؤسسات الأخرى العاملة في ميدان إدارة الاقتصاد العالمي؛ وتوفير مساعدة تقنية مدفوعة بالطلب؛ والإسهام في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والإسهام في الصياغة الإنمائية المنحى لمفاهيم مثل حيز السياسة العامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية؛ ومواصلة تقييم الأثر الإنمائي للاتجاهات الأخيرة ووضع المعايير؛ وتقديم مساهمة جوهرية في المبادرات العالمية الناشئة مثل مبادرة "المعونة من أجل التجارة"؛ وإثارة التفاعل والمحافظة عليه مع المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وتعزيز البحث والعمل التحليلي في مسائل الاقتصاد الكلي مثل القدرة على تحمل الديون

وتمويـــل التنمية وفعالية المعونة؛ وتحسين نشر البحث والعمل التحليلي، بسبل منها مثلاً حوار التنمية الذي يُعقد سنوياً في جنيف؛ وتوفير مساهمات فنية عن طريق التفاوض في عمل الجمعية العامة.

موجز الرئيس

١٤- شـــددت المناقشة على أهمية الأونكتاد في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن تكفل عملية إصلاح الأمـــم المـــتحدة الحفاظ على الكفاءات الأساسية لكل منظمة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل أداء ولايته ورسالته الأساسيتين، باعتباره جهة التنسيق في الأمم المتحدة لقضايا التجارة والاستثمار والتنمية المترابطة فيما بينها.

١٥- وشـــدد عدد من الوفود على ما تضطلع به الأمم المتحدة من دور أساسي في عملية التنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن جدول أعمال الأمين العام للإصلاح يركز تركيزاً غير متناسب على التحدي الأمني بدلاً من التركيز على جدول أعمال التنمية العالمي. كما ينبغي النظر إلى جدول أعمال التنمية في سياق أوسع من مجرد الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦- إلا أن المـــندوبين لاحظوا أن ولاية الأونكتاد ليست موضوع جدل. فإصلاح الأمم المتحدة، واستطراداً إصـــلاح الأونكتاد، لا يرمي إلى تقليص حجم العمل بشأن التنمية بل إلى تنشيط ذلك العمل وجعله أكثر حيوية وكفاءة وملاءمة لاحتياجات البلدان النامية. وما يجب تكييفه مع الأزمنة المتغيرة هو طريقة تنفيذ ولاية الأونكتاد الإنمائية وليس رسالته الأساسية.

١٧- إن الأونكـــتاد يجـــدد ولايته كل أربع سنوات، وتتيح الاجتماعات الحكومية الدولية عدة فرص أخرى لتوجـــيه عملـــه. ولكن طُرحت تساؤلات بشأن كفاءة أساليب عمل الأونكتاد؛ إذ ينبغي له الاستفادة على نحو أفضل من ميزته النسبية ومن موارده، بغية ترجمتها إلى حلول عملية لمشاكل عملية على الصعيد الميداني. وفي هذا السياق، حث أحد المندوبين على إجراء تقييم لأثر المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد.

١٨- ودعا عدة مندوبين إلى تعزيز الترابط بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، وإلى الحفاظ على منظوره الإنمائي الفريد ونهجه المتكامل إزاء التجارة والتنمية والقضايا ذات الصلة. ورأى أحد المندوبين أن الأونكتاد هو المؤسسة الوحـــيدة التي تستطيع فيها أقل البلدان نمواً إسماع صوتها. وإذا كان الأونكتاد قد فقد شيئاً من دوره في الساحة الدولـــية فقد أبدت الدول الأعضاء رغبتها في أن يسترد مكانته. وينبغي أن تستمر أنشطة البحث والتحليل التي يضـــطلع بهـــا الأونكتاد في توفير منظور بديل ما دام وجيهاً وقائماً على أساس سليم، وينبغي أن يظل الأونكتاد ملتقى للحوار الفني وأن يسترد سلطة ذلك الحوار، ويجب أن يوطد مساعدته ويزيد تماسكها من حيث الأولويات الاستراتيجية.

١٩- وقال مندوبون آخرون إن للأونكتاد دوراً رائداً يؤديه في تعزيز تماسك العمليات الاقتصادية العالمية وأن علـــيه أن يســـاعد في توفير فرص متكافئة للبلدان النامية. وقد بات ميدان التجارة والتنمية ميداناً مزدحماً نتيجة مشـــاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلا أن الأونكتاد يبقى أكفأ منتدى لمعالجة المنظور الإنمائي. وقد قال الأمـــين العام للأونكتاد إن عقد ميثاق بين الوكالات، كما أوصى فريق الشخصيات البارزة، أمر حاسم الأهمية

لمعالجة تعدي الهيئات الأخرى على ولاية الأونكتاد؛ وينبغي للمندوبين أيضاً أن يؤكدوا مجدداً أهمية الحفاظ على ولاية الأونكتاد بشأن التنمية في اتصالاتهم مع عواصمهم وفي نيويورك وفي المحافل الدولية الأخرى.

٢٠- والحاجة إلى إصلاح الأونكتاد حاجة واضحة، ويتضمن تقرير فريق الشخصيات البارزة عدة توصيات هامة تشكل أساساً جيداً لإجراء مناقشات حكومية دولية بشأن المسألة مستقبلاً. وهو تقرير حازم ينبغي تعميمه على نطاق واسع. وقال عدد من المندوبين إن بلدانهم مستعدة للمشاركة في مناقشة توصيات التقرير، وطلبوا إلى الأمانة أن تبدي رأيها في التوصيات بغية تحسين تنظيم المناقشات. وقال أحد المندوبين إن كل توصية من هذه التوصيات يجب إخضاعها لعملية "تدقيق إنمائي" بغية تقييم جدواها في تعزيز رسالة الأونكتاد الإنمائية. وفي هذا السياق، ينبغي إيجاد توافق حكومي دولي في الآراء بشأن كل توصية. وأشار المندوبون أيضاً، في سياق توصيات تقرير الفريق، إلى أن مركز الجنوب أعد تقريراً آخر عن إصلاح الأونكتاد، وهو تقرير ينبغي أخذه في الاعتبار أيضاً في المناقشات المقبلة.

٢١- ولاحظ أحد المتكلمين البارزين أنه لكي يتكلل إصلاح الأونكتاد بالنجاح لا بد من الإيمان بالمؤسسة والالتزام تجاهها والاعتراف بإنجازاتها. فقد قدم الأونكتاد مساهمات تاريخية في النهوض بالخطاب العالمي للتنمية. ومن شأن إقامة تعاهد إيجابي بين البلدان النامية وشركائها الإنمائيين أن يثبت الإرادة السياسية للجميع. ومرة أخرى، رحب المندوبون بشجاعة الأمين العام للأونكتاد في إطلاق هذه العملية وأعربوا عن ثقتهم في قيادته.

٢٢- وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، يجب أن تتيح الآلية الحكومية الدولية تبادلاً صريحاً في الآراء يفضي إلى نتائج موجهة نحو السياسة العامة يكون لها تأثير فعلي في المناقشات السياسية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في متابعة أعمال المؤتمرات الدولية الرئيسية المعنية بالتنمية. وينبغي للأونكتاد أن يحفز الأنشطة المتعلقة بالعمل الإنمائي الشامل، بما في ذلك في المحافل الأخرى. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تضافر مستويات الآلية الحكومية الدولية الثلاثة، أي اجتماعات الخبراء واللجان ومجلس التجارة والتنمية، سعياً لتحقيق هذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إثراء عمل الأونكتاد بزيادة التفاعل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٣- وأعرب عدد من المندوبين عن أملهم في أن توفر النتائج المتفق عليها المتوقعة لاستعراض منتصف المدة توجيهات واضحة بشأن العمل المتبقي حتى موعد انعقاد الأونكتاد الثاني عشر ومساهمات في إعداد المواضيع المراد بحثها في ذلك المؤتمر. وأعرب أحد المندوبين عن ارتياحه لما أبداه المتكلمون في استعراض منتصف المدة من تأييد لولاية الأونكتاد في مسائل التمويل واقترحوا تنشيطها بسبل منها إدراج مسائل الهيكل المالي الدولي والإمكانات الإنمائية لتحويلات المهاجرين والادخار المحلي في صلب أعمال الأونكتاد. وقال مندوب آخر إن على الأونكتاد أن يتصدى لتحدي الترابط الاقتصادي. ومن شأن مساهمة الأونكتاد في استئناف جولة مفاوضات الدوحة وفي مبادرة "المعونة من أجل التجارة" أن يساعد البلدان في زيادة استفادتها من العولمة وتقليص التكاليف إلى أدنى حد في الوقت ذاته.

٢٤- وقال أحد المندوبين إن أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، بات الإهمال نصيبها على ما يبدو. فعلى سبيل المثال، قلما يتطرق الحديث إلى مأساة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين كما لو كانوا من سكان كوكب بعيد. فكيف يمكن لأقل البلدان نمواً أن تجعل المجتمع الدولي يدرك معاناتها ويساعدها على إيجاد الحلول؟ وقال أحد

المتكلمين البارزين إن هذه المسألة تقع في صميم النقاش المتعلق بالأونكتاد وإصلاح الأمم المتحدة. ومن الأسباب الرئيسية للفقر واليأس وما يترتب عليهما من حركات سكانية انعدام التنمية المتكاملة والعمل اللائق والفرص. ولا يمكـــن لأقل البلدان نمواً أن تأخذ بتحرير الاقتصاد ما لم تقدَّم لها المساعدة على معالجة النتائج المترتبة على ذلك. وإذا كانت القوانين التي تحظر الهجرة غير المشروعة تدل على أن هذه المشكلة تمس البلدان المتقدمة أيضاً فإنها لم تفلح في كبحها. وتبشر مبادرة "المعونة من أجل التجارة" بأن تكون سبيلاً جيداً لمعالجة مشاكل العولمة. ويستطيع الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على الاستفادة قدر الإمكان من العولمة بتزويدها بالأدوات اللازمة لتنمية قدراتها ومواردها ومهاراتها البشرية. فإن استفادت البلدان النامية استفادت أيضاً البلدان المتقدمة.

٢٥- وقـــال أحـــد المـــندوبين إن المناقشات المتعلقة بإصلاح الأونكتاد ينبغي أن تتناول أيضاً مسألة جدولة الاجتماعات؛ وينبغي أن تتلافى الاجتماعات الحكومية الدولية المقبلة التداخل مع العمليات الأخرى في جنيف بغية زيادة المشاركة.

- - - - -